دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

**السيد / رئيس مجلس الأمة** **المحترم**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

**مع خالص التحية،،،**

**مقدمو الاقتراح**

**د. حسن عبدالله جوهر** **شعيب شباب المويزري**

**مهلهل خالد المضف** **عبدالله تركي الأنبعي**

**سعود عبدالعزيز العصفور**

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٢٣/٧/١٠

الفصل التشريعي السابع عشر - دور الانعقاد الأول ٧٨

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

# اقتراح بقانون
# بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦
# بشأن المناقصات العامة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٣ في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت،
- وعلى القانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٩،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

## المادة (١)

يستبدل بنص المادة (٢٦) والفقرة الأخيرة من المادة (٣٠) من القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النصان التاليان:

**المادة (٢٦):**

" تقوم لجنة التصنيف بتصنيف متعهدي المقاولات العامة إلى أربع فئات أو أكثر حسب قدرتهم المالية والفنية. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وضوابط وأحكام التقدم بطلبات التسجيل والتصنيف بما فيها شركات ومؤسسات المشاريع المتوسطة، وفقاً لشروط كل منهم وفئات التصنيف والنظر فيها ويغني هذا التصنيف عن إعادة التأهيل للمناقصين وباستثناء المناقصات ذات الطابع الفني والتقني إذ يجب على الجهة صاحبة الشأن اتخاذ هذه الإجراءات للتأكد من أن المناقصين مؤهلين لتنفيذ العقد."

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

**المادة (٣٠) فقرة أخيرة:**

" وتكون المدة اللازمة للانتقال من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى ثلاث سنوات على الأقل.

**المادة (٢)**

تضاف مادة جديدة برقم (٣١ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه نصها الآتي:

" مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة، في حال كان الطرح مقتصراً على الشركات الأجنبية يكون للمناقص الاستعانة في متابعة الإجراءات الإدارية لأعمال المشروع ذات الصلة بالجهات المحلية أن يعين وكيلاً يعمل باسمه ولحسابه لإنهاء هذه الإجراءات. وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن العطاء اسم الوكيل المحلي وسجله التجاري وقيمة الأتعاب المقررة له والدرجة ضمن القيمة الاجمالية للعطاء المقدم منه ويشترط ألا يتجاوز إجمالي هذه الأتعاب (٥%) خمسة بالمائة من إجمالي قيمة العقد وتزيد القيمة بذات النسبة في حال إسناد أعمال إضافية إلى المتعاقد الأجنبي مع الجهة ويعتبر باطلاً كل شرط يخالف هذا القيد وتلتزم الشركات بتدريب موظفي الجهة صاحبة الشأن في نفس مجال أعمال العقد.

ويصدر قرار من الوزير المختص بإجراءات وقواعد وشروط وأحكام هذه الوكالة."

**المادة (٣)**

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

**المادة (٤)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت**
**نواف الأحمد الصباح**

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

# المذكرة الإيضاحية
# للاقتراح بقانون
# بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦
# في شأن المناقصات العامة

صدر القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ في شأن المناقصات العامة توافقاً مع التطور الاقتصادي والتنموي للبلاد والذي شهد تطوراً غير مسبوق في تنفيذ المشاريع من خلال أطر التعاقد المعمول بها، ولما كانت الزيادة المتسارعة في تنفيذ المشاريع تطلبت الحديث من الوسائل الفنية والتقنية التي استدعت المشاركة والاستعانة بخبرات الدول الأخرى وتجاربها والاستفادة من الشركات العالمية ذات الخبرة.

وإزاء ما استظهره التطبيق العملي لأحكام القانون المشار إليه من مشاركة رأس مال الأجنبي في تنفيذ المشاريع والاستثمار بالبلاد إضافة إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص والإفادة من الخبرات والكفاءة الفنية والقدرة المالية لها، لذا رؤي ادخال بعض التعديلات على القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه لتتوافق والغاية من أحكامه حيث جاء هذا الاقتراح باستبدال نص المادة (٢٦) والفقرة الأخيرة من المادة (٣٠) بزيادة عدد الفئات التي يجري تصنيفها بإضافة فئات أصحاب المشروعات المتوسطة تشجيعاً على زيادة قدراتهم في التنفيذ والمشاركة في أعمال الإعمار بالبلاد، كما قللت من النقل من فئة تصنيف إلى أخرى من خمسة سنوات إلى ثلاث سنوات توافقاً مع طبيعة الأعمال التي يقوم بها المقاولون في تنفيذ المشاريع وحتى يستوعب سوق العمل الجديد من الشركات التي يجري تصنيفها للتنفيذ.

كما أضيف إلى القانون مادة جديدة برقم (٣١ مكرراً) أدرج بها تنظيم العلاقة بين المستثمر أو المقاول الأجنبي وبين الوكيل أو المتعهد المحلي الذي يسند إليه المتعاقد الأجنبي مهام العمل على الاتصال وإجراء الأعمال ذات الصلة بالقوانين المنظمة لعمله بالبلاد بأن لا تتجاوز قيمة الأتعاب (٥%) من قيمة العقد وما قد يطرأ عليه من تعديل بأعمال إضافية أو تكاليف الوكيل المحلي المرتفعة.

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

وجاء هذ التعديل توافقاً مع انتهاج الدولة سياسات اقتصادية تسعى إلى جذب المستثمر الأجنبي وعدم المغالاة في تكاليف الأعمال الإدارية اللازمة له وعدم تحميله مبالغ كبيرة غير مبرره في بعض الأحوال.